العدد 14 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية تموز 2026
No. 14 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences July 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الضوابط الاصولية للأخلاقيات التربوية وأثرها في بناء القرار التعليمي

م.م رعد علي محمود
المديرية العامة لتربية بغداد/ الكرخ الأولى

الملخص:

تناول البحث موضوع الضوابط الأصولية للأخلاقيات التربوية وأثرها في بناء القرار التعليمي، من خلال تحليل الإطار المفاهيمي للأخلاقيات التربوية وبيان طبيعة القرار التعليمي وعناصره. كما بحث في العلاقة بين الضوابط الأصولية وصناعة القرار، موضحاً دور القيم والمعايير الأخلاقية في توجيه الاختيارات التربوية وضبطها. وقد أظهر البحث أن القرار التعليمي لا يقتصر على الجوانب الإدارية والفنية، بل يتأثر بشكل مباشر بالمنظومة الأخلاقية التي تحكم سلوك الفاعلين التربويين. كما بيّن أن الالتزام بالضوابط الأصولية يسهم في تحسين جودة القرار من خلال تعزيز العدالة والموضوعية، والحد من العشوائية والانحرافات في اتخاذ القرار. وخلص البحث إلى أن دمج الأخلاقيات التربوية في عملية صنع القرار يمثل ضرورة لتحقيق التوازن بين الكفاءة الإدارية والمسؤولية التربوية، بما ينعكس إيجاباً على جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستدامتها.

الكلمات المفتاحية: الضوابط الاصولية - الأخلاقيات التربوية - القرار التعليمي.

Fundamental Controls of Educational Ethics and Their Impact on Building Educational Decisions

Asst. Lecturer Raad Ali Mahmoud
General Directorate of Education in Baghdad / Karkh 1st

Abstract:

This research addresses the fundamental principles of educational ethics and their impact on educational decision-making. It analyzes the conceptual framework of educational ethics and clarifies the nature and components of educational decisions. The research also explores the relationship between these fundamental principles and decision-making, highlighting the role of values and ethical standards in guiding and regulating educational choices. The study demonstrates that educational decisions are not limited to administrative and technical aspects but are directly influenced by the ethical system governing the behavior of educational stakeholders. Furthermore, it shows that adherence to fundamental principles contributes to improving decision quality by promoting fairness and objectivity, and reducing arbitrariness and deviations in decision-making. The research concludes that integrating educational ethics into the decision-making process is essential for achieving a balance between administrative efficiency and educational responsibility, which positively impacts the quality, outcomes, and sustainability of the educational process.

Keywords: Fundamental controls - Educational ethics - Educational decision.

المقدمة:

تتسم العملية التعليمية بكونها منظومة معقدة تتداخل فيها الأبعاد المعرفية والإدارية والقيمية في آنٍ واحد، الأمر الذي يجعلها مجالاً حساساً يتطلب قدراً عالياً من الانضباط الأخلاقي والتنظيم المنهجي في اتخاذ القرارات. وفي هذا الإطار، تبرز الأخلاقيات التربوية بوصفها نسقاً من المبادئ والقواعد التي تضبط سلوك

الفاعلين التربويين وتوجّه ممارساتهم داخل المؤسسة التعليمية، بحيث لا تكون القرارات التعليمية وليدة اجتهادات فردية مجردة، بل محكومة بمرجعيات معيارية تسهم في تحقيق الاتساق بين الفعل التربوي والغاية التعليمية.

وتتجلى الضوابط الأصولية للأخلاقيات التربوية في كونها الإطار المرجعي الذي يستند إليه صانع القرار التربوي عند مواجهة المواقف التعليمية المختلفة، حيث تعمل هذه الضوابط على تنظيم عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة، وتوجيه الاختيارات نحو ما ينسجم مع القيم المهنية والمعايير التربوية المستقرة. كما أنها تشكّل بنية فكرية تضبط العلاقة بين السلطة التربوية والمسؤولية الأخلاقية، بما يضمن عدم انحراف القرار التعليمي عن مقاصده التربوية الأصيلة.

وفي سياق بناء القرار التعليمي، لا يمكن فصل البعد الأخلاقي عن البعد الإجرائي، إذ إن القرار التعليمي لا يُبنى فقط على أسس تقنية أو إدارية، وإنما يتأثر بشكل مباشر بمنظومة القيم التي تحكم بيئة العمل التربوي. ومن هنا، فإن الضوابط الأصولية تسهم في تشكيل الوعي المهني لدى القائمين على العملية التعليمية، وتعمل على ترسيخ مبدأ التوازن بين الفاعلية الإدارية والالتزام الأخلاقي، بما ينعكس على طبيعة القرارات المتخذة في مختلف المستويات التعليمية.

وعليه، فإن دراسة العلاقة بين الضوابط الأصولية للأخلاقيات التربوية وبناء القرار التعليمي تندرج ضمن محاولة فهم الكيفية التي تتداخل بها المرجعيات القيمية مع آليات صنع القرار داخل الحقل التربوي، وكيف يمكن لهذه المرجعيات أن تؤثر في توجيه مسارات القرار، وصياغة مخرجاته بما ينسجم مع طبيعة النظام التربوي وأهدافه العامة.

مشكلة البحث:

تواجه العملية التعليمية في الوقت الراهن تحديات متزايدة تتعلق بتعقد بيئتها الداخلية والخارجية، وتعدد المؤثرات التي تسهم في توجيه القرارات التعليمية داخل المؤسسات التربوية. ومع هذا التعقيد، برزت إشكالية تتعلق بمدى التزام صانعي القرار التربوي بالضوابط الأصولية للأخلاقيات التربوية عند اتخاذ القرارات، وما يترتب على ذلك من تباين في جودة القرار التعليمي وتفاوت في درجة اتساقه مع القيم والمعايير المهنية. إذ إن غياب الوضوح في توظيف هذه الضوابط أو ضعف استحضارها في الممارسة العملية قد يؤدي إلى قرارات يغلب عليها الطابع الإجرائي أو الإداري على حساب البعد الأخلاقي والتربوي.

وتتمثل المشكلة الأساسية في وجود فجوة محتملة بين الإطار الأخلاقي الأصولي الذي يفترض أن يوجّه العملية التعليمية، وبين الواقع الفعلي لصناعة القرار التعليمي داخل المؤسسات التربوية، حيث قد تتداخل الاعتبارات الإدارية أو الضغوط الواقعية مع المبادئ الأخلاقية، مما ينعكس على طبيعة القرارات المتخذة وعلى فاعليتها التربوية.

وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر الضوابط الأصولية للأخلاقيات التربوية في بناء القرار التعليمي؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول أحد الجوانب الجوهرية في العملية التعليمية والمتمثل في العلاقة بين الضوابط الأصولية للأخلاقيات التربوية وآلية بناء القرار التعليمي، وهي علاقة تُعد من العوامل الحاسمة في تحديد جودة المخرجات التربوية وفاعلية الأداء داخل المؤسسات التعليمية. فالبحث في هذا الموضوع يسلط الضوء على الإطار القيمي الذي ينبغي أن يحكم عملية اتخاذ القرار، ويُبرز الدور الذي تؤديه المبادئ الأخلاقية في توجيه السلوك المهني للفاعلين التربويين وضبط ممارساتهم.

كما تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يوضح كيفية تفاعل المرجعيات الأخلاقية مع الاعتبارات الإدارية والتنظيمية في سياق صنع القرار التعليمي، وما يترتب على هذا التفاعل من انعكاسات على طبيعة القرارات المتخذة ومستوى عدالتها واتساقها مع أهداف النظام التربوي. ويسهم ذلك في تعزيز الفهم النظري والعملي لآليات اتخاذ القرار داخل المؤسسات التعليمية، من خلال ربطها بمنظومة قيمية واضحة.

أهداف البحث:

1-تحليل الضوابط الأصولية للأخلاقيات التربوية وبيان مرتكزاتها الفكرية والقيمية في السياق التربوي المعاصر، بما يوضح الإطار المرجعي الذي تستند إليه العملية التعليمية في ضبط الممارسات والسلوكيات المهنية.
2-توضيح طبيعة العلاقة بين الأخلاقيات التربوية وبناء القرار التعليمي، من خلال الكشف عن مدى تأثير الالتزام بالضوابط الأصولية في توجيه عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات التعليمية.
3-دراسة دور الأخلاقيات التربوية في تعزيز جودة القرار التعليمي، وذلك من خلال إبراز أثر القيم المهنية في رفع مستوى الاتساق والعدالة والموضوعية في القرارات المتخذة.
4-تحليل كيفية توظيف الضوابط الأصولية في الحد من الانحرافات أو العشوائية في اتخاذ القرار التعليمي، بما يسهم في تحقيق التوازن بين البعد الإداري والبعد القيمي في البيئة التربوية.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه المنهج الأنسب لدراسة موضوع الضوابط الأصولية للأخلاقيات التربوية وبيان أثرها في بناء القرار التعليمي؛ إذ يقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة كما هي في الواقع، من خلال جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالأخلاقيات التربوية وآليات اتخاذ القرار داخل المؤسسات التعليمية، ثم تحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى فهم أعمق للعلاقات القائمة بين متغيرات الدراسة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأخلاقيات التربوية والضوابط الأصولية:

تقوم الأخلاقيات، في أصلها النظري، على دراسة السلوك الإنساني من حيث اتصافه بالصواب والخطأ، والخير والشر، وما يرتبط بذلك من مبادئ موجِّهة للفعل الإنساني. ويظهر هذا المعنى بوضوح في الأدبيات العربية المترجمة التي تجعل علم الأخلاق علماً بالسلوك والمثل الأعلى، وتربط بين الحكم الأخلاقي وبين المعايير التي يُقاس بها الفعل الإنساني عند الإقدام أو الإحجام (دني، 2011، ص. 8-9). ومن ثمّ فإن الأخلاق ليست مجرد وعظٍ سلوكي، بل هي منظومة معيارية تضبط التصرفات وتمنحها مرجعية ثابتة، وهو ما يجعلها أساساً في أي مجال يتصل بصناعة الإنسان وتوجيهه، وفي مقدمتها المجال التربوي .

وعندما تنتقل الأخلاق إلى الحقل التعليمي فإنها تأخذ بعداً أكثر تخصيصاً، لأنها لا تتعلق بسلوك فردٍ منفصل، بل بسلوك مهني مؤسسي يؤثر في المتعلم والبيئة المدرسية والقرار التربوي معاً. ويؤكد كتاب *أخلاقيات مهنة التعليم والتدريس* أن التربية والأخلاق مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً، وأن الوعي الأخلاقي لدى المعلم يشكل أساساً لقيادة تربوية مبدعة (ضياء عبد الله أحمد وآخرون، 2016، ص. 9). وهذا يعني أن الأخلاقيات التربوية ليست ترفاً معرفياً، بل هي عنصر بنيوي في تشكيل الممارسة التعليمية نفسها .

أما الضوابط الأصولية، فهي التي تمنح الأخلاقيات التربوية عمقها المرجعي والثبات المنهجي؛ لأن الأصول هنا لا تعني مجرد المبادئ العامة، بل القواعد المؤسسة التي تُرجَع إليها الأحكام والسلوكيات عند الاختلاف أو التعارض. وفي التصور الإسلامي، تُفهم التربية الأخلاقية بوصفها الجانب العملي التطبيقي لمفهوم الأخلاق، القائم على المبادئ والقواعد التي حدّدها الوحي المنزَّل لتحقيق الغاية من وجود الإنسان (ضياء عبد الله أحمد وآخرون، 2016، ص. 36). ويقوي هذا المعنى ما يورده الكتاب نفسه من أن موضوعه يبدأ ببيان الأخلاق في الإسلام وعلم الأخلاق، ثم ينتقل إلى التربية الأخلاقية وعلم الأخلاق الإسلامي بوصفهما مجالين يحددان الضابط والممارسة معاً.

وفي الأدبيات التربوية الحديثة، تتسع الأخلاقيات التربوية لتشمل كل ما يتصل بالأبعاد الأخلاقية للحياة المدرسية، لا داخل الصف فقط بل في العلاقات والأنشطة والمناخ المدرسي برمته. فالدليل الأوروبي *Ethics and Values Education* يعرّف هذا المجال بأنه كل جوانب التعليم التي تتصل صراحة أو ضمناً بالأبعاد الأخلاقية للحياة، ويمكن تنظيمها وتقويمها بوسائل تربوية مناسبة، ويؤكد أن من أهدافه تنمية التأمل الأخلاقي، والوعي، والمسؤولية، والرحمة، ومهارات التفكير والتقييم واتخاذ القرار المسؤول (Ćurko et al, 2015, p5) كما يوضح أن هذا النمط من التربية ينبغي أن يكون متداخلاً عبر المواد والأنشطة، لا محصوراً في مادة واحدة، لأن الأخلاق هنا تُبنى داخل الثقافة المدرسية الشاملة لا داخل درس منفرد فقط .

وتزداد أهمية هذا الإطار حين يرتبط بالقرار التعليمي؛ إذ إن القرار في المجال التربوي لا يصدر في فراغ، بل يمر عبر تقدير للمصالح، وموازنة للبدائل، واستحضار للعدالة والمسؤولية تجاه جميع الأطراف المعنية. ويعرض الدليل نفسه أن اتخاذ القرار الأخلاقي يمر بمراحل تبدأ بتمييز المشكلة الأخلاقية ثم فحص البدائل وتقدير الآثار والعودة إلى القرار وتقييم نتائجه، كما يشير إلى أن على المعلمين مساعدة المتعلمين على فهم تعقيد هذا المسار وإدراك أبعاده المتعددة (Ćurko et al, 2015, p47-49) ويؤكد *The Cambridge Handbook of Ethics and Education* من جانبه أن الأخلاق في التعليم تتصل بتقاليدها التاريخية، وبالممارسة المؤسسية، وبالأسئلة المرتبطة بكيفية مواجهة المعضلات الأخلاقية داخل المدرسة والصف والمناهج (Fraser-Burgess et al, 2024, p19) ومن هنا يتضح أن الضوابط الأصولية للأخلاقيات التربوية ليست مجرد إطار نظري، بل هي المرجعية التي تضبط القرار التعليمي وتمنحه اتساقه القيمي والمهني.

وتنبثق الأخلاقيات التربوية من مبادئ وأساسيات عديدة يمكن الإشارة إليها فيما يأتي:

1-تُعد مهنة التعليم ذات رسالة خاصة توجب على المعلمين الانتماء إليها بإخلاص في العمل، وصدق مع النفس والمجتمع، وحفاظاً على المال العام، ويتوقع من التربويين الإيمان بهذه الرسالة التي تقوم على تربية الأجيال وتعليمها وفق منظومة القيم والأخلاق.
2-تقوم المهنة على الثقة المتبادلة بين العاملين فيها، وبينهم وبين الطلبة والمجتمع، حيث يعملون كأسرة واحدة لمصلحة الطلبة .كما يتوقع التعامل مع المعلمين بروح من الثقة والاحترام من قبل المسؤولين والمديرين.
3-الإيمان بالبعد الإنساني والعالمي للمهنة، والذي يقوم على احترام حقوق الإنسان دون النظر إلى الدين، أو اللون، أو الجنس، أو الانتماء السياسي .ويعتبر المعلم جميع طلبته أبناءً له، يخلص في تعليمهم ويحرص على الموضوعية في ممارساته.
4-يلتزم المعلم بالأخلاق الحميدة المنبثقة من عقيدته وثقافة مجتمعه، كونه قدوة للمجتمع والطلبة .ويساهم كمواطن في خدمة قضايا المجتمع بإخلاص، مؤمناً أن السلوك المنضبط هو صمام الأمان لشرف المهنة.
5-أهمية إيمان المعلم بجدوى العمل التعاوني بين المعلمين والإداريين لتطوير مهنة التعليم، وأهمية بناء الشراكات والتشابك مع المجتمع بمصادره البشرية والمادية للإرتقاء بمستوى التعليم.
6-أهمية تعزيز الثقة بمهنة التعليم من حيث الأمانة في المعرفة العلمية، وعدم استغلال المصادر لتحقيق أغراض ومصالح ذاتية، وتجنب تناقض المصالح بين فئات المهنة، والتحلي بالنزاهة والشفافية في ممارسة المهنة (أخلاقيات مهنة التعليم وقواعد السلوك، 2010، ص10 -11).

المبحث الثاني: طبيعة القرار التعليمي وعناصر بنائه:

يُعدّ القرار التعليمي أحد أكثر المفاهيم التصاقاً بالعمل التربوي والإداري، لأنه يمثل الأداة التي تُترجم بها السياسات والأهداف التعليمية إلى إجراءات عملية داخل المدرسة أو المؤسسة التعليمية؛ فالقرار في المجال التعليمي لا يُنظر إليه بوصفه فعلاً إجرائياً منفصلاً، بل باعتباره جزءاً أصيلاً من الوظيفة الإدارية نفسها، إذ ترتبط به أعمال التخطيط والتنظيم والتوجيه والتقويم، كما أن المدرسة لا تعمل فعلياً إلا عبر سلسلة

متتابعة من القرارات التي تصدر في مستويات مختلفة. ويؤكد الأدب التربوي أن القرار في التعليم يصبح أكثر حساسية لأن المؤسسة التعليمية تتعامل مع عناصر بشرية ومادية معقدة، مثل الطلبة والعاملين والموارد والبرامج، الأمر الذي يجعل بناء القرار التعليمي مرتبطاً بالدقة والتأني والانضباط المهني (جدوالي، 2014، ص. 138-140؛ Igbegiri & Ejims, 2021, pp. 1-2).

ومن الناحية المفاهيمية، يُفهم القرار التعليمي على أنه عملية عقلية ومهنية تتضمن تحديد المشكلة أو الموقف، ثم فحص البدائل الممكنة، واختيار البديل الأنسب للوصول إلى نتيجة مرغوبة. ويظهر في الأدبيات التربوية أن اتخاذ القرار ليس فعلاً عشوائياً، بل هو عملية مستمرة وضرورية في إدارة المؤسسات التعليمية، لأن القرارات تُتخذ يومياً في المدارس من قبل الإدارة أو من خلال المشاركة مع الهيئات التدريسية والإدارية، كما أن القرار الجيد يرتبط مباشرة بتحقيق الأهداف التعليمية وتحسين الأداء المؤسسي. وتؤكد المصادر نفسها أن المشاركة في القرار تعزّز الفهم المشترك، وتدعم الالتزام بالتنفيذ، وتُقلّل من الفجوة بين القرار النظري ومخرجاته الواقعية(Igbegiri & Ejims, 2021, pp. 2-3 ؛ جدوالي، 2014، ص. 140-141).

وتتضح طبيعة القرار التعليمي من خلال خصائصه الأساسية؛ فهو قرار مستمر لا ينتهي بمجرد الاختيار، بل يمتد إلى التنفيذ والمتابعة والتقويم، وهو أيضاً قرار شامل لأن آثاره قد تمتد إلى مختلف أجزاء المؤسسة التعليمية. كما أنه قرار عقلاني يفترض جمع المعلومات وتحليلها، وقرار مرن يمكن مراجعته عند ظهور معطيات جديدة، وقرار مركب لأنه يتطلب مهارات متعددة من فهم وتشخيص وموازنة وتقدير. وتضيف بعض الكتابات العربية أن القرار الفعّال ينبغي أن ينسجم مع الموارد المتاحة، وأن يكون متسقاً مع أهداف المؤسسة، وأن يتيح تحديد البدائل المناسبة واختيار الأفضل بينها، وهو ما يجعل القرار التعليمي قراراً مسؤولاً لا يقوم على الارتجال أو السرعة غير المحسوبة (جدوالي، 2014، ص. 141-142؛ جدوالي، 2014، ص. 149-150) .

أما عناصر بناء القرار التعليمي، فتقوم في جوهرها على مجموعة مترابطة من المكونات التي لا يستقيم القرار من دونها، فبعض الأدبيات العربية تذكر أن القرار الفعّال يتأسس على عناصر رئيسة هي: الأهداف، المعلومات، التنبؤ، البدائل، والقيود، لأن هذه العناصر تحدد المجال الذي يتحرك داخله متخذ القرار وتضبط حدوده وإمكاناته. ويضاف إلى ذلك أن القرار الجيد ينبغي أن يكون قابلاً للتنفيذ، وأن يُصاغ في بيئة عمل مناسبة، مع وضوح المهام والمسؤوليات، واستخدام أسلوب علمي في الاختيار، وإشراك العاملين المعنيين، والابتعاد عن المصالح الشخصية. ويُفهم من هذا أن بناء القرار التعليمي لا يكتمل إلا إذا توافر له إطار معرفي واضح، وبيانات كافية، وبدائل واقعية، ومعايير موضوعية للحسم (جدوالي، 2014، ص. 141-142) .

ويكتسب القرار التعليمي طابعه المنهجي من المراحل التي يمر بها؛ فالمصادر التربوية الحديثة تعرض القرار بوصفه عملية متسلسلة تبدأ بتحديد القرار أو المشكلة تحديداً دقيقاً، ثم جمع المعلومات ذات الصلة، ثم تحديد البدائل الممكنة، ثم وزن الأدلة والاختيارات، ثم المفاضلة بين البدائل، ثم التنفيذ، وأخيراً مراجعة القرار وتقويم نتائجه. وهذه المراحل تكشف أن القرار التعليمي ليس لحظة واحدة، بل مسار كامل يبدأ من الإحساس بالمشكلة وينتهي بالحكم على أثرها. كما أن مرحلة المراجعة تعدّ جوهرية لأنها تكشف مدى نجاح القرار أو الحاجة إلى تصحيحه قبل أن تتحول الأخطاء إلى أزمة مؤسسية (Igbegiri & Ejims, 2021, pp. 5-6).

وتتأثر طبيعة القرار التعليمي أيضاً بجملة من العوامل الإنسانية والتنظيمية والبيئية؛ فالعامل الإنساني يرتبط بخبرة متخذ القرار وشخصيته وقدرته على تحمل المسؤولية، والعامل التنظيمي يرتبط بالهيكل الإداري والقوانين والاتصالات ونوع المشكلة، أما العامل البيئي فيرتبط بالواقع المعيشي والاقتصادي والمصالح العامة، إضافة إلى الزمن والوضوح والمشاركة. كما تشير بعض المصادر إلى أن القرار المدرسي قد يتعرض للتأثير من الضغوط الخارجية أو التدخلات السياسية أو محدودية المعلومات أو ضعف التنفيذ،

وهو ما يجعل الإدارة التعليمية مطالبة بقدر كبير من اليقظة والمرونة والانضباط عند بناء القرار وتطبيقه (جدوالي، 2014، ص. 149-150؛ Igbegiri & Ejims, 2021, pp. 8-9).

ومن زاوية أوسع، لا ينفصل القرار التعليمي عن منظومة القيم التي تحكم التعليم ذاته؛ لأن كل قرار تعليمي يتضمن في جوهره مفاضلة بين بدائل لها آثار مختلفة على المتعلمين والمعلمين والموارد والفرص. ولهذا تؤكد الأدبيات الأجنبية أن القرار التعليمي يتضمن أحكاماً قيمية، وأن متخذ القرار يحتاج إلى معايير تحدد ما الذي يعدّ تحسناً في التعليم، كما أن القرارات التعليمية تتضمن دائماً موازنات بين أهداف ونتائج ومصالح متعارضة نسبياً. ويعني ذلك أن بناء القرار التعليمي السليم لا يقتصر على جمع المعلومات، بل يتطلب أيضاً وعياً بالغايات التربوية وما يرتبط بها من توزيع عادل للفرص والموارد وتحقيق أفضل منفعة تعليمية ممكنة .(Brighouse et al., 2016, pp. 1-4)

وبذلك يمكن القول إن القرار التعليمي هو عملية تربوية-إدارية مركبة، تتداخل فيها المعرفة بالمشكلة، وتحليل البدائل، وتقدير الموارد، ومراعاة القيم، والتشارك المؤسسي، ثم التنفيذ والتقويم. وهذه الطبيعة المركبة تجعل القرار التعليمي واحداً من أكثر مجالات الإدارة التربوية حساسية، لأنه لا يقتصر على حل مشكلة آنية، بل يسهم في تشكيل مسار المؤسسة التعليمية واتجاهاتها المستقبلية.

المبحث الثالث: العلاقة بين الضوابط الأصولية للأخلاقيات التربوية وصناعة القرار التعليمي:

تقوم العلاقة بين الضوابط الأصولية للأخلاقيات التربوية وصناعة القرار التعليمي على أساس أن القرار في المجال التربوي لا يُبنى على الاعتبارات الإجرائية وحدها، بل يتأسس أيضاً على منظومة معيارية تضبط اتجاهه وتمنحه مشروعيته الأخلاقية. فالأدبيات التربوية العربية تؤكد أن أخلاقيات مهنة التعليم تتحدد عبر صفات وسلوكيات ومعايير واضحة، وأن هذه الأخلاقيات لا تنفصل عن طبيعة التعليم نفسه بوصفه رسالة ومهنة لها ضوابطها ومقوماتها، بل تتداخل معها في كل مستويات الأداء التربوي (وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، 2018، ص. 2-3). ويعزز هذا المعنى ما ورد في الدراسة الليبية التي جعلت التزام المعلم بأخلاقيات المهنة محوراً في الارتقاء بالممارسة التعليمية، واعتبرت الميثاق الأخلاقي مرجعاً يربط بين الأداء الوظيفي والمسؤولية التربوية (السائح، 2018، ص 79) .

وتظهر أهمية الضوابط الأصولية هنا في كونها لا تعمل كقواعد شكلية، وإنما كمرجعية تأسيسية تُرشد متخذ القرار إلى ما ينبغي أن يقدّمه من بدائل وما ينبغي أن يتجنبه من انحرافات؛ فالصياغة العمانية لأخلاقيات مهنة التعليم تربط بين الأخلاق المهنية وبين توضيح كيفية صنع القرار الأخلاقي، كما تجعل من صفات القائد الأخلاقي ومبادئه جزءاً من البناء المهني للتعليم، الأمر الذي يدل على أن القرار التعليمي السليم يحتاج إلى إطار قيمي سابق على التنفيذ اللاحق (وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، 2018، ص. 1-2، 12-13). وفي الاتجاه نفسه، يوضح كتاب *Ethical Educational Leadership* أن «أخلاق المهنة» تجعل مصلحة الطالب في مركز جميع عمليات اتخاذ القرار، وأن القرار الأخلاقي يجب أن ينظر إلى حقوق الطالب ومسؤولياته واحترامه، مع مراعاة معايير المهنة وقيم المجتمع(Hoare et al, 2025, p115-117).

ومن زاوية بنائية، فإن الضوابط الأصولية للأخلاقيات التربوية تشكل ما يشبه البوصلة التي تضبط اتجاه القرار التعليمي عند تعارض المصالح أو تداخل البدائل؛ فالقرار التعليمي في هذا المنظور لا يُفهم بوصفه اختياراً إدارياً محضاً، بل بوصفه اختياراً أخلاقياً عقلانياً يمر عبر تقدير النتائج وموازنة البدائل واستحضار العواقب على المتعلم والمؤسسة والمجتمع. وقد نصت الورقة العمانية صراحة على أن القرار الأخلاقي هو اختيار بديل ينسجم مع المعايير والمبادئ والقيم، وأن القرار العلمي الرشيد يتطلب تحديد المشكلة بدقة، وتحليل البدائل، واختيار الأنسب منها وفق الموضوعية والمنطقية (وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، 2018، ص. 12-13). كما يضيف كتاب TRU أن الإطار الأخلاقي متعدد الأبعاد يقتضي من القائد التربوي النظر إلى العدالة والرعاية والنقد والمسؤولية المهنية معاً عند اتخاذ القرار، لا الاكتفاء بوجهة نظر واحدة.

وتتضح هذه العلاقة أكثر إذا نُظر إلى الأخلاقيات التربوية بوصفها آلية لضبط السلوك المهني داخل المدرسة؛ فالدراسة المنشورة في مجلة الجامع ترى أن القواعد الأخلاقية تمثل نوعاً من «آليات السيطرة على السلوك»، وأن أخلاقيات المهنة تحدد ما ينبغي فعله داخل المجال المهني، وهو توصيف مهم لأنه يربط الأخلاق مباشرة بالقرار والسلوك المؤسسي لا بالموعظة النظرية فقط (مشري، 2018، ص. 81). وتؤكد الدراسة نفسها أن الهوية المهنية الواضحة للمعلم تساعده على الالتزام بواجباته ومسؤولياته وفق معايير وضوابط أخلاقية، وأن غموض الدور وضعف التكوين المهني ينعكسان سلباً على قدرة المعلم على الالتزام بالأخلاقيات وعلى جودة قراراته اليومية داخل المدرسة (مشري، 2018، ص. 90). وهذا يعني أن الضوابط الأصولية ليست خارج القرار التعليمي، بل هي جزء من بنيته الداخلية التي تحدد كيفية الفعل التربوي واتجاهه .

كما أن صناعة القرار التعليمي، في إطارها الأخلاقي، لا تقتصر على شخص المدير أو المعلم وحده، بل تتصل بمنطق المشاركة والشفافية ومراعاة أصحاب العلاقة، فقد أشارت الورقة الليبية إلى إشراك أولياء الأمور في اتخاذ القرارات المناسبة التي تسهم في تطوير تعليم الطالب، وإلى تزويدهم بمعلومات دقيقة حول سلوك أبنائهم ومدى تقدمهم العلمي، وهو ما يكشف أن القرار التربوي يصبح أكثر اتساقاً حين يُبنى على الانفتاح والتشاور لا على الانفراد والإقصاء (السائح، 2018، ص. 98). كما تضيف الورقة نفسها أن تقويم المعلم ومتابعة التزامه بالميثاق الأخلاقي يمران عبر تسجيل المخالفات وتفعيل آليات المحاسبة والتطوير الدوري للميثاق، بما يعني أن القرار التعليمي محكوم أيضاً بالمراجعة المؤسسية المستمرة (السائح، 2018، ص. 99) .

وتُظهر الأدبيات الأجنبية أن القرار التعليمي يتأثر بقوة بالأطر الأخلاقية التي يعتمدها القائد التربوي. فالنموذج الذي يقدمه كتاب TRU يقرر أن «أخلاق المهنة» ليست مجرد قائمة قواعد، بل إطار تحليلي متعدد الأبعاد يوازن بين العدالة والرعاية والنقد والالتزام المهني، ويضع أفضل مصالح الطالب في مركز القرار، مع ضرورة توفير بيئة تعليمية آمنة ومحترمة وتشجيع التدريس الجيد (Hoare et al, 2025, p114-117) ويؤكد الكتاب نفسه أن صانع القرار التربوي يحتاج إلى النظر إلى المعايير المهنية والقيم الشخصية وقيم المجتمع المحلي معاً، لأن القرارات التعليمية غالباً ما تكون قرارات قيمية قبل أن تكون قرارات تقنية (Hoare et al, 2025, p115-116) وهذا ينسجم مع الفكرة الأصولية في الأخلاقيات التربوية، التي تجعل المرجع القيمي سابقاً على الاختيار الإجرائي وموجهاً له .

ومن جهة أخرى، تكشف دراسات الأخلاق السلوكية أن القرار الأخلاقي قد يتعرض للتشويه بفعل التحيزات المعرفية والضغوط الاجتماعية والتنظيمية والظروف الآنية؛ فالأدب المستند إلى الأخلاق السلوكية يبين أن كثيراً من القرارات، بما فيها القرارات الأخلاقية، تصدر بشكل حدسي أو غير واعٍ بالكامل، وأنها تتأثر بالأخطاء المعرفية والانحياز للذات والضغط الزمني والضغط الجماعي، مما قد يقود إلى قرارات لا تنسجم مع القيم المهنية حتى لدى النوايا الحسنة (Drumwright et al, 2015, p6-7) لذلك فإن الضوابط الأصولية للأخلاقيات التربوية تؤدي دوراً وقائياً؛ فهي تنبّه متخذ القرار إلى ضرورة فحص دوافعه ونتائج قراره والبدائل المتاحة قبل الحسم النهائي، وتحد من الانزلاق نحو القرارات الارتجالية أو المتأثرة بالمصلحة الضيقة.

وعليه، يمكن القول إن العلاقة بين الضوابط الأصولية للأخلاقيات التربوية وصناعة القرار التعليمي علاقة تأسيس وتوجيه وتقويم في آن واحد. فهي علاقة تأسيس لأن القرار التعليمي يستمد مشروعيته من مرجعيته الأخلاقية، وعلاقة توجيه لأنها تحدد مساره في لحظات الاختيار والمفاضلة، وعلاقة تقويم لأنها تتيح الحكم على القرار بعد تنفيذه في ضوء مدى اتساقه مع حقوق المتعلم ومصلحة المؤسسة والقيم المهنية. ومن ثم فإن القرار التعليمي الذي ينفصل عن ضوابطه الأخلاقية يفقد كثيراً من معناه التربوي، بينما القرار الذي يستند إلى تلك الضوابط يقترب من تحقيق العدالة والموضوعية والمسؤولية المهنية داخل المؤسسة التعليمية.

المبحث الرابع: أثر الضوابط الأصولية في تحسين جودة القرار التعليمي وتوجيهه:

تُسهم الضوابط الأصولية للأخلاقيات التربوية في إضفاء طابع منهجي وقيمي على عملية اتخاذ القرار التعليمي، بحيث لا يبقى القرار مجرد استجابة آنية لموقف إداري، بل يتحول إلى ممارسة واعية تستند إلى معايير واضحة تضبط مساره وتحدد مآلاته؛ فالقرار التعليمي، بحكم طبيعته، يرتبط بمصالح متعددة تشمل المتعلم والمعلم والمؤسسة والمجتمع، الأمر الذي يجعل جودة هذا القرار مرهوناً بمدى التزامه بضوابط أخلاقية راسخة تضمن تحقيق العدالة والموضوعية. وتشير الأدبيات التربوية إلى أن الالتزام بالأخلاقيات المهنية يسهم في تحسين نوعية الأداء التربوي، ويعزز ثقة المجتمع بالمؤسسة التعليمية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على طبيعة القرارات المتخذة وجودتها (وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، 2018، ص. 5-4).

ومن أبرز أوجه تأثير الضوابط الأصولية في جودة القرار التعليمي أنها توفر إطاراً معيارياً واضحاً يُمكّن متخذ القرار من التمييز بين البدائل المختلفة وفق معايير موضوعية لا شخصية؛ فغياب هذا الإطار يؤدي غالباً إلى قرارات متسرعة أو متحيزة، في حين أن وجوده يفرض على صانع القرار المرور بمراحل عقلانية تتضمن تحديد المشكلة، وتحليل البدائل، وتقدير النتائج، واختيار الحل الأنسب في ضوء القيم المهنية. وقد أكدت الأدبيات أن القرار الأخلاقي يُبنى على أساس المفاضلة بين البدائل وفق مبادئ العدالة والمصلحة العامة، وأنه يتطلب قدراً من التأمل والتفكير النقدي قبل اتخاذه(Ćurko et al, 2015, p47-48) وهذا يوضح أن الضوابط الأصولية لا تحسن القرار من حيث النتيجة فقط، بل من حيث آلية بنائه أيضاً.

كما تؤدي هذه الضوابط دوراً مهماً في توجيه القرار التعليمي نحو تحقيق التوازن بين الفاعلية الإدارية والمسؤولية الأخلاقية، ففي كثير من الحالات، قد تميل القرارات الإدارية إلى تحقيق الكفاءة أو السرعة على حساب العدالة أو مراعاة الفروق الفردية، وهنا تتدخل الأخلاقيات التربوية لتعيد ضبط المسار، بحيث لا يكون القرار فعالاً فقط، بل عادلاً ومنصفاً أيضاً. ويشير كتاب *Ethical Educational Leadership* إلى أن القيادة التربوية الأخلاقية تضع مصلحة الطالب في مركز القرار، وتحرص على توفير بيئة تعليمية آمنة ومحترمة، مع مراعاة العدالة والرعاية في آن واحد (Hoare et al, 2025, 115-116) وهذا يعني أن الضوابط الأصولية تسهم في توجيه القرار نحو تحقيق الجودة الشاملة، التي لا تقتصر على الكفاءة بل تشمل القيم الإنسانية أيضاً.

ومن الجوانب المهمة في هذا السياق أن الضوابط الأصولية تعزز من قدرة متخذ القرار على مواجهة المواقف المعقدة والضغوط المختلفة التي قد تؤثر في عملية اتخاذ القرار. فالمؤسسات التعليمية تعمل في بيئات متغيرة تتعرض لضغوط اجتماعية واقتصادية وإدارية، وقد تؤدي هذه الضغوط إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة أو غير منسجمة مع القيم التربوية. إلا أن وجود مرجعية أخلاقية واضحة يساعد صانع القرار على الثبات والاتزان، ويمنحه القدرة على مقاومة الضغوط والانحرافات. وتشير دراسات الأخلاق السلوكية إلى أن القرارات قد تتأثر بالتحيزات المعرفية والضغوط الخارجية، وأن الالتزام بالمعايير الأخلاقية يسهم في تقليل هذه التأثيرات وتعزيز موضوعية القرار(Drumwright et al, 2015, p6-7).

وعلاوة على ذلك، فإن الضوابط الأصولية تسهم في تحسين جودة القرار التعليمي من خلال تعزيز مبدأ المساءلة والشفافية داخل المؤسسة التعليمية؛ فالقرار الذي يستند إلى معايير أخلاقية واضحة يكون أكثر قابلية للتبرير والدفاع عنه، كما أنه يتيح للآخرين تقييمه في ضوء تلك المعايير. وهذا يعزز من ثقة العاملين في المؤسسة التعليمية بقرارات الإدارة، ويزيد من درجة التزامهم بتنفيذها. وقد أكدت بعض الدراسات العربية أن وجود ميثاق أخلاقي واضح لمهنة التعليم يساعد في تقويم الأداء، ويحدد المسؤوليات، ويعزز الالتزام المهني، وهو ما ينعكس إيجاباً على جودة القرارات التربوية (السائح، 2018، ص. 98 -99).

ومن ناحية أخرى، تسهم الضوابط الأصولية في توجيه القرار التعليمي نحو تحقيق الاستدامة في النتائج، إذ إن القرارات التي تُبنى على أسس أخلاقية تكون أكثر استقراراً وأطول أثراً، لأنها تراعي مصالح جميع الأطراف وتحقق نوعاً من التوازن بين الحاضر والمستقبل. وفي هذا السياق، يشير Brighouse وآخرون

إلى أن القرارات التعليمية ينبغي أن تُقيّم في ضوء القيم التي تحققها، مثل تنمية المعرفة، وتعزيز العدالة، وتوفير الفرص التعليمية المتكافئة، وهو ما يجعل القرار التعليمي عملية قيمية بامتياز (Brighouse et al., 2016, p3-4) وهذا يعزز فكرة أن جودة القرار لا تُقاس فقط بمدى نجاحه الآني، بل بمدى اتساقه مع القيم التربوية طويلة المدى.

كما أن الضوابط الأصولية تسهم في الحد من العشوائية والارتجال في اتخاذ القرار التعليمي، حيث تفرض على متخذ القرار اتباع منهجية واضحة في التفكير والتحليل. فبدلاً من الاعتماد على الحدس أو الخبرة الشخصية فقط، يصبح القرار مبنياً على أسس علمية وأخلاقية متكاملة، تجمع بين المعرفة والخبرة والقيم. وقد أشارت الأدبيات التربوية إلى أن القرار الفعّال يتطلب توافر معلومات كافية، وتحليل دقيق، ومشاركة الأطراف المعنية، وهي كلها عناصر تتعزز بوجود إطار أخلاقي منظم (جدوالي، 2014، ص. 141-142).

وفي السياق ذاته، تلعب الضوابط الأصولية دوراً مهماً في توجيه القرار التعليمي نحو مراعاة الفروق الفردية والعدالة التربوية، إذ إن الالتزام بالقيم الأخلاقية يفرض على متخذ القرار النظر إلى جميع المتعلمين بوصفهم أصحاب حقوق متساوية، مع مراعاة احتياجاتهم المختلفة. وهذا يسهم في تحقيق العدالة في توزيع الفرص التعليمية، ويمنع التمييز أو التحيز في القرارات. ويؤكد الدليل الأوروبي للتربية الأخلاقية أن من أهداف الأخلاقيات التربوية تعزيز المسؤولية والاحترام والتفكير النقدي، وهي عناصر ضرورية لاتخاذ قرارات عادلة ومتوازنة (Ćurko et al, 2015, p5).

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن الضوابط الأصولية للأخلاقيات التربوية تؤدي دوراً محورياً في تحسين جودة القرار التعليمي وتوجيهه، من خلال توفير إطار معياري واضح، وتعزيز التفكير العقلاني، وتحقيق التوازن بين الكفاءة والعدالة، وتقوية المساءلة، والحد من التحيزات والانحرافات. كما أنها تسهم في بناء قرارات تعليمية أكثر استدامة واتساقاً مع القيم التربوية، وهو ما يجعلها عنصراً أساسياً في تطوير العملية التعليمية وتحسين مخرجاتها.

استنتاجات البحث:

1. تشكّل الضوابط الأصولية للأخلاقيات التربوية إطاراً مرجعياً أساسياً يوجّه الممارسات التربوية ويمنح القرار التعليمي مشروعيته القيمية والمهنية .

2. يتسم القرار التعليمي بطبيعة مركبة تجمع بين البعد الإداري والفني والأخلاقي، مما يجعل جودة هذا القرار مرتبطة بمدى التكامل بين هذه الأبعاد .

3. تسهم الأخلاقيات التربوية في تعزيز عقلانية القرار التعليمي من خلال فرض منهجية قائمة على تحليل البدائل والمفاضلة بينها وفق معايير موضوعية .

4. يؤدي الالتزام بالضوابط الأصولية إلى تحقيق التوازن بين الكفاءة الإدارية والعدالة التربوية في القرارات التعليمية .

5. تُعد الضوابط الأخلاقية وسيلة فاعلة للحد من العشوائية والانحرافات في اتخاذ القرار، خاصة في ظل الضغوط المؤسسية والبيئية .

6. يرتبط تحسين جودة القرار التعليمي بمدى وضوح الميثاق الأخلاقي المهني وتفعيله داخل المؤسسات التعليمية .

7. تسهم الضوابط الأصولية في تعزيز مبدأ المساءلة والشفافية، مما يزيد من ثقة العاملين بقرارات الإدارة التربوية ويقوي الالتزام بتنفيذها .

8. إن دمج القيم الأخلاقية في صناعة القرار التعليمي يسهم في تحقيق نتائج تعليمية أكثر استدامة واتساقاً مع أهداف العملية التربوية .

التوصيات:

1. ضرورة ترسيخ الضوابط الأصولية للأخلاقيات التربوية ضمن السياسات التعليمية، وجعلها مرجعاً أساسياً في جميع مستويات اتخاذ القرار التعليمي .
2. العمل على إعداد وتفعيل مواثيق أخلاقية واضحة ومحدّثة لمهنة التعليم، بحيث تكون ملزمة ومطبقة داخل المؤسسات التربوية .
3. إدماج موضوع الأخلاقيات التربوية وصناعة القرار الأخلاقي ضمن برامج إعداد وتأهيل المعلمين والإداريين .
4. تنظيم دورات تدريبية مستمرة للعاملين في الحقل التربوي لتعزيز مهارات اتخاذ القرار القائم على القيم والمعايير الأخلاقية .
5. تعزيز مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار داخل المؤسسات التعليمية، بما يضمن مراعاة مختلف الآراء وتحقيق قدر أكبر من العدالة والشفافية.

المصادر والمراجع:

– جدوالي، صفية. (2014). مهارات صنع القرار في الإدارة التربوية. مجلة العلوم الاجتماعية، 19، 138-152.
– السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، & هيئة تطوير مهنة التعليم. (2010). أخلاقيات مهنة التعليم وقواعد السلوك. تشرين أول.
– أحمد، ضياء عبد الله، هاشم، عهود سامي، والمندلاوي، علاء عبد الخالق .(2016) *أخلاقيات مهنة التعليم والتدريس* .بغداد: مكتب الأمير للطباعة والنشر.
– دني، ي .(2011) *أصول الأخلاق* (إبراهيم رمزي، مترجم). مؤسسة هنداوي.
– مشري، سلاف. (2018). الهوية المهنية للمدرس وعلاقتها بالالتزام بأخلاقيات المهنة. مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، 9، 79–96.
– السائح، صبحية سالم محمد. (2018). أخلاقيات مهنة التدريس: رؤية لميثاق أخلاقي وطني لمهنة التعليم في ليبيا. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 97–120.
– وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان. (2018). أخلاقيات مهنة التعليم (ورقة عمل). قسم تطوير وتمهين الأداء المدرسي.
– Ćurko, B., Feiner, F., Gerjolj, S., Juhant, J., Kreß, K., Mazzoni, V., Mortari, L., Pokorny, S., Schlenk, E., & Strahovnik, V. (2015). *Ethics and values education: Manual for teachers and educators*. European Commission.
– Fraser-Burgess, S., Heybach, J., & Metro-Roland, D. (Eds.). (2024). *The Cambridge handbook of ethics and education*. Cambridge University Press and Assessment.
– Brighouse, H., Ladd, H. F., Loeb, S., & Swift, A. (2016). Educational goods and values: A framework for decision-makers. *Theory and Research in Education, 14*(1), 3–25. https://doi.org/10.1177/1477878515620887
– Igbegiri, D. C., & Ejims, C. L. (2021). Effective decision-making and policies in educational system in Nigeria. *Global Journal of Research in Education & Literature, 1*(3), 1–11.

– Drumwright, M., Prentice, R., & Biasucci, C. (2015). Behavioral ethics and teaching ethical decision making. *Ethics Unwrapped*, 433–443.
– Hoare, A., Osuntade, O. B., & Patel, R. (2025). *Ethical educational leadership: Untangling ethical dilemmas and imagining alternative futures*. Thompson Rivers University Open Press.